J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7 (1): 39-52,2016

THE TENDENCY OF RURAL YOUTH TOWARDS ILLEGAL IMMIGRATION IN A VILLAGE OF GIZA GOVERNORATE

Heikal, E.A.M.
Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بإحدى قرى محافظة الجيزة

إيهاب عبد الخالق محمد هيكل
قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

الملخص

استهدف البحث قياس مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث، وتحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم ومخاطر الهجرة غير المشروعة وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى التعرف على عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، و تحديد دول المقصد للراغبين في الهجرة.

تم جمع البيانات الميدانية خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٥ من قرية المنصورية بمحافظة الجيزة، من خلال المقابلة الشخصية لعينة عشوائية بسيطة، بلغ قوامها ٢٠٠ مبحوثاً، حيث بلغ إجمالي عدد الحائزين بالقرية ٣٩٧٠ حائزاً، وذلك بواسطة استمارة استبيان معدة مسبقاً وفقاً لأهداف البحث بعد اختبارها مبدئياً، وإجراء التعديلات المطلوبة. واستخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي وأكبر قيمة وأقل قيمة والمنوال والمدى والانحراف المعياري و معامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار مربع كاى لتحليل البيانات ووصف العينة وعرض النتائج.

وتتضح أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

١- ٣٥% من العينة اتجاههم سلبي نحو الهجرة غير المشروعة، ونفس النسبة من العينة تقريباً اتجاههم محايد، في حين أن ٣٠.٥% منهم ذو اتجاه ايجابي نحو الهجرة غير المشروعة.

٢- ٧٥% من إجمالي حجم العينة يعرفون مفهوم الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة).

٣- ٧٦% من إجمالي حجم العينة لديهم معرفة بمخاطر الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة).

٤- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين كل من: إجمالي الإنفاق الشهري (عند مستوى معنوية ٠.٠١)، و درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري (عند مستوى معنوية ٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لكل منهما (٠.٢٠٧، ٠.١٥٤) على التوالي، كما اتضح وجود علاقة ارتباطيه سالبة مع متغيري إجمالي الدخل الشهري (عند مستوى معنوية ٠.٠١)، و درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة (عند مستوى معنوية ٠.٠٥)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط لكل منهما (- ٠.٢١٤، - ٠.١٤٧) على التوالي.

٥- وجود علاقة معنوية بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة و متغير نوع الأسرة، حيث بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة 11.053، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥ .

٦- تمثلت عوامل الطرد المتسببة في الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة في كل من: انتشار البطالة، ارتفاع القيمة الايجارية للفدان، و انخفاض مستوى الأجور، حيث احتلت المركز الأول، الثاني، والثالث وبلغت نسبة كل منهم نحو (٩١.٥%، ٦٢%، و ٥٩.٥%) على التوالي.

٧- احتلت الدول (إيطاليا، قبرص، ومالطا) المركز الأول، الثاني، والتالث كأهم دول المقصد التي يرغب الشباب الريفي في الهجرة إليها، وبلغت نسبة كل منهم نحو (٦٢.٣%، ٥٣%، و٤١.٥%) على التوالي.

الكلمات الدالة. الفقر، التنمية الريفية الشباب الريفي، والهجرة غير المشروعة.

المقدمة

تسعي الدول النامية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تقوم على نوع من الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض توفير مستوي معيشي لائق لمواطنيها, وذلك من خلال وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية الطموحة التي يتسنى من خلالها تحقيق معدلات نمو تمكنها من تحقيق مستوى المعيشة الأفضل .وتواجه معظم الدول النامية فجوة كبيرة بين تطلعات شعوبها نحو مستوى أفضل للحياة, وبين قصور الموارد والإمكانيات (المادية, والفنية، والبشرية) عن تحقيق هذه التطلعات, ومما يزيد الأمر صعوبة أن هذه التطلعات ذات طبيعة ديناميكية متغيرة, بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة تحرص على أن تنقل للدول النامية صوراً براقة ومشرقة عن حياة شعوبها, ومدي ما وصلت إليه هذه الشعوب من رفاهية مادية على الأقل, مما يحفز شعوب الدول النامية للمطالبة بحياة تحقق الشروط الإنسانية بعد طول حرمان (حسانين، ٢٠١٠: ٧).

وتعد قضيتي التنمية الريفية والفقر من أهم القضايا التي تنشغل بها المجتمعات على الصعيد العالمي، لذا يتم إدراجها ضمن أولى الاهتمامات، حيث أن الهدف الرئيسي من التنمية الريفية هو التخفيف من حدة الفقر لذا يراعى ذلك عن وضع السياسات الزراعية الخاصة بالتنمية الريفية http://www.fao.org(2016 /).

ويشير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره (IFAD, 2001)إلى أن أكثر من ٧٥ % من فقراء العالم يعيشون بالمناطق الريفية، وستظل غالبية الفقراء تعيش بالمناطق الريفية خلال سنوات طويلة من القرن الواحد والعشرين. وعلى الرغم من أن الإحصاءات الدولية القابلة للمقارنة عن الفقر بالمناطق الريفية تعد محدودة، فمن الواضح أن فقراء الريف في جميع البلدان النامية تقريباً يفوقون في عددهم فقراء المناطق الحضرية، ومستويات الفقر التي يعاني منها فقراء الريف أشد مما يعاني منها أقرانهم بالمناطق الحضرية، فضلاً عن أن فقراء الريف أقل حظاً بكثير من فقراء الحضر من حيث الحصول على الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، وخدمات الصحة العامة والتعليم، وبالتالي يعاني فقراء الريف بشكل متفاوت من الجوع، واعتلال الصحة والأمية، بالإضافة إلى ذلك ففي كثير من البلدان يزداد اتساع الفجوة في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ومن الواضح أن فقراء الريف يواجهون عقبات هائلة في كسر حلقة الفقر المفرغة.

إن قضية الفقر وما لها من تراكم اجتماعي وثقافي، واقتصادي وحضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها التي تعاني من مستويات مختلفة ومتدنية، ولكنها تؤثر وتنتشر في معظم دول العالم، مما يؤثر على مستقبل الإنسانية بشكل عام، وكذا معظم الدول. ويمكن تعريف الفقر بصفة عامة على أنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها المرء أو المجتمع، فالفقر لا يعنى فقط الافتقار إلى ما هو ضروري للرفاهية المادية للفرد .ولكنه يعنى أيضاً الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية .مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة و القدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، و إلى جانب الحرمان المادي هناك أوجه أخرى للفقر منها الاعتزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتميز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على

الاتصال. ومن الواضح أن الدخل هو مجرد أحد الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وإن كان أحد الخيارات الهامة، لكنه لا يشكل المجموع الكلي لحياتهم ، و بالتالي فإن محدودية المتاح من الخيارات والفرص يكون أحياناً أوثق صلة بالرفاهية من فقر الدخل، ويركز مفهوم القدرة على الخيارات التي تتاح للأفراد. ويمكن تعريف الفقر المادي على أنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشة مناسب أو لائق، بحيث يشبع أو يوفر الاحتياجات الأساسية، ويقاس مستوى معيشة الفرد بمعناه الشامل بما يمتلكه الفرد من الأصول الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والبيئية (الليثي، بدون تاريخ: ٧، ٦). الأمر الذي جعل قضية الهجرة تحتل مكانة بارزة في العلاقة بين الدول المتقدمة والأخرى النامية ، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة، كما تشكل قضية الهجرة غير المشروعة أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير المشروعة ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي (شتيوي، ٢٠١٤: ٢).

لذا يقع على عاتق عمليات وبرامج التنمية التخفيف من حدة فقر المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، حيث أن تحسين ظروف المعيشة يعتبر من صميم أهداف عملية التنمية. وقد قام العديد من العلماء بصياغة تعريفات عديدة لمفهوم التنمية، ولكن بالبحث عن الجوانب المشتركة في كل التعريفات المستخدمة نجد أنها تتفق في النظر إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً، وقد قام الهواري (١٩٩٥) بتعريف التنمية على أنها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في تقدم المجتمع.

وتمثل التنمية الريفية أحد أهم مستويات التنمية، ويؤكد جامع وآخرون (١٩٨٨) في تعريفه للتنمية الريفية على أنها عملية التغيير الارتقائي الديناميكي المخطط في بناء النظم الاجتماعية الريفية، والذي يتم من خلال الأنشطة التطويرية الشاملة والمتوازنة والمنسقة والاستغلال الأمثل للموارد المجتمعية البشرية والمادية وبما يترتب على ذلك من عدالة توزيعية لمنتجات هذه الأنشطة من الرضا الاقتصادي والرضا الاجتماعي والنفسي للسكان الريفيين المستهدفين بالتنمية. وقد غدت التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة Rural Integrated Development من المجالات الهامة في الآونة الأخيرة وذلك بهدف القضاء على الفوارق بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، ويمكن تعريفها بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له، والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير، واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب، أو بعبارة بسيطة هي زيادة قدرة أبناء الريف على الإسهام في رفاهيتهم ورفاهية باقي أفراد المجتمع (حسين، ٢٠٠٤: ٩).

مشكلة البحث:

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الهجرة غير المشروعة كنتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر بشكل عام وعلى صعيد القطاع الريفي بشكل خاص، ومع رغبة الشباب في التغيير والسعي نحو الاستقلال بالذات وتوفير مستوى معيشي أفضل، يقع الشباب الريفي في دائرة الصراع بين احتياجاتهم ورغبتهم في تحقيق ذاتهم وبين القدرات المحدودة والضعيفة للأفراد وللمجتمع، وبالأخص خلال الخمس سنوات الماضية، الأمر الذي قد يجعلهم بيئة خصبة للوقوع في المحظور إما الاتجاه أو الرغبة في الهجرة حتى ولو بطريقة غير مشروعة أو من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية، ووسطاء الهجرة الذين يتقاضون عشرات الآلاف من الجنيهات مقابل إطلاق الوعود بالسفر للدول التي يرغبون الهجرة إليها. فالهجرة غير المشروعة أصبحت السوق السوداء للاتجار بالشباب وأحلامهم وآمالهم.

وبناءً على ذلك برزت فكرة هذا البحث والتي تدور حول اتجاهات الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات البحثية التالية:

١- ما هو مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث ؟.

٢- ما هو مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة البحث بمفهوم الهجرة غير المشروعة ؟.

٣- ما هي طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ؟.

٤- ما هي عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، وما هي دول المقصد للراغبين في الهجرة ؟.

٥- ما هو مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة البحث بمخاطر الهجرة غير المشروعة ؟.

أهداف البحث:

١- قياس مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث.

٢- تحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة البحث بمفهوم الهجرة غير المشروعة.

٣- تحديد طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية.

٤- التعرف على عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، ودول المقصد للراغبين في الهجرة.

٥- تحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمنطقة البحث بمخاطر الهجرة غير المشروعة.

أهمية البحث:

مما لا شك فيه أن قضية الهجرة غير المشروعة تحولت إلى ظاهرة أخذت حيزا كبيرا من النقاش السياسي والاجتماعي نظراً لأنها تمثل أحد أكبر المشكلات والتحديات الإقليمية والدولية في الوقت الراهن , ومن المتوقع أن تتفاقم تلك المشكلة بدرجة اكبر مستقبلاً ,وما قد يترتب عليها من نتائج وآثار مرغوب فيها لجميع الأطراف المعنية, وفى الآونة الأخيرة شهدت مصر تزايداً ملحوظا في ظاهرة الهجرة غير المشروعة, أملاً في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي بصرف النظر عن المخاطر والتحديات التي قد يتعرض لها الشباب الراغبين فيها.

وتكمن أهمية البحث الراهن في تحقيق أهدافه بالإجابة على تساؤلاته المتمثلة في التعرف على ميول واتجاهات الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة ، بالإضافة إلى الوقوف على عوامل الطرد المتسببة في خلق نزعة الهجرة غير المشروعة لدى الشباب الريفي حتى يستطيع واضعي السياسات والجهات المعنية من معرفة دواعي وأسباب رغبة وميول الشباب في الهجرة غير المشروعة رغم مخاطرها المتعددة، وحتى يتسنى لمخططي البرامج التنموية دمج مكون الشباب الريفي في برامج التنمية لاحتواء تلك الأزمة بقدر المستطاع وبالأخص في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري ككل.

الاستعراض المرجعي:

أصبح المجتمع بوضعه الراهن في أمس الحاجة لإحداث نهوض شامل وتغييراً كلياً وليس جزئياً، بحيث يشمل النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع من ناحيتي البناء والوظيفة، ويعمل على سد الفجوات التنموية في مختلف صورها على أن يراعى عدالة التوزيع بين الريف والحضر، بحيث أن يضمن ذلك تحسين كافة الجوانب الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية (محرم، *وآخرون*، ٢٠٠٣: ٦).

ويصعب إحداث نهوض شامل دون إدراج عنصر الشباب كمكون أساسي في برامج التنمية الريفية، حيث يمثل الشباب الريفي في مصر جزءاً هاماً من سكان المجتمع الريفي وذلك لما يتمتعون به من قوة وطاقة ورغبة في التغيير، وعليهم تعقد الكثير من الآمال في النهوض بمجتمعهم، وحتى يمكنهم القيام بذلك لابد من حسن إعدادهم والتعرف على خصائصهم وحاجاتهم ومشكلاتهم مما يساعد على إعداد البرامج الهادفة للنهوض بهم خاصة المتعلمين منهم لأنهم أمل المجتمع المحلي والوطني. ومما لا شك فيه أن الشباب الريفي كشريحة اجتماعية يشغل وضعاً متميزاً في بناء المجتمع المصري، ومن خلال القيم الجديدة التي يتبنوها والتي تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية تحدث العديد من التغيرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع ككل ، لذا لابد من الاهتمام بالشباب

وتدريبهم والتخطيط لهم لضمان مشاركتهم في البرامج والمشروعات التنموية. ويرجع الاهتمام بفئة الشباب إلى كونه طرفا في أي قضية تتصل بعمليات التغيير والتفاعل الاجتماعي داخل كافة التيارات الاجتماعية في كل المجتمعات, فمرحلة الشباب هي مرحلة البحث عن التغير (عبدالله، ١٩٩٢ :١٨).

ويشير تقرير التنمية البشرية إلي أن الشباب هم الوسيلة للإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من أن الشباب في الفئة العمرية من ١٨الى٢٩ سنة يشكلون ربع سكان مصر تقريبا وعلى الرغم من هذا تؤكد كل الشواهد أن رأس المال البشرى هذا مازال غير مستغل بصورة مثلى، حيث تشير البيانات إلى أن ٥٨.٥ % من الشباب في الفئة العمرية (من ١٨-٢٩ سنة) تقع خارج قوة العمل أي أنه لا يعمل ولا يبحث عن عمل, وليس راغباً فيه, وتشير بيانات الجهاز المركزي إلى أن ١.٩مليون مهاجر مصري يعملون بصفة مؤقتة خارج مصر, وأغلب هؤلاء المهاجرين من الشباب الذكور. وأكثر من ٤٨%من الذكور خارج قوة العمل وتتراوح أعمارهم من (١٨ – ٢١ عام), و١٣% ضمن الفئة العمرية الأكبر سنا (٢٢-٢٩). (تقرير التنمية البشرية, ٢٠١٠ : ٣٥-٣٨).

ويمثل الشباب رأسمال الأمة وعدتها وعتادها وحاضرها ومستقبلها ، وهى ثروة الأمة التي تفوق ثروتها ومواردها كلها، فإذا أدركت الأمة كيف تنميها وكيف توجهها وتستفيد منها وتغيرها استطاعت أن تؤدى رسالتها في الحياة (ميلسون، ٢٠٠٠: 5). وقد تباينت وتعددت الآراء التي تناولت مفهوم الشباب فليس هناك تعريف بعينه أو مفهوم واحد للشباب، بسبب صعوبة إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم لاختلاف المهتمين من الباحثين والدارسين حول حدود مرحلة الشباب، فهناك من يحدد هذه المرحلة من سن الخامسة عشر وحتى سن الخامسة والعشرين وهناك من يحددها من سن الثالثة عشر حتى سن الثلاثين، وهذه التعددية في تحديد مفهوم الشباب أدت لوجود عدة اتجاهات لتعريف مفهوم الشباب وتتمثل تلك الاتجاهات في:

أ- الاتجاه الاجتماعي: ويرى أن الشباب ظاهرة اجتماعية، حيث أن مرحلة الشباب لا ترتبط بسن معين، فهناك مجموعة من السمات إذا تم توافرها بفئة معينة فمن الممكن أن نطلق عليها فئة الشباب دون التقيد بفئات العمر.

ب- الاتجاه النفسي: ويركز هذا الاتجاه على النمو النفسي، حيث يرى أن مرحلة الشباب تمثل مرحلة نمو وانتقال بين الطفولة والنضج ولها سمات تميزها عما قبلها وبعدها.

ج- الاتجاه البيولوجي : ويرى هذا الاتجاه أن مرحلة الشباب تتحقق في المرحلة العمرية التي يكتمل فيها النضج العضوي والعقلي للشخص (سعيد، وشفيق، ٢٠٠٣: ٢٤).

كما يمكن توضيح مفهوم الشباب من خلال بعض الخصائص الفسيولوجية والنفسية مثل القدرة علي التعلم والإنتاج والاستعداد للتغيير والرغبة في ممارسة الأدوار الاجتماعية والسياسية الأمر الذي يجعل مشاركتهم ذات أثر إيجابي في بناء مجتمعهم. ومن هذا المنطلق وجهت عناية خاصة في نشاط الأمم المتحدة في مجال الرعاية الاجتماعية إلي إنشاء وتوسيع خدمات رعاية الشباب تحت إشراف حكومي وأهلي كجزء لا يتجزأ من البرامج الشاملة للنهوض بالأسرة والمجتمع (UNDP,1996:٣٨). وهناك من يرى أن مرحلة الشباب هي مرحلة المعاناة لأنها مرحلة الاكتمال فإذا اصطلحنا على تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة، فإن المرحلة الأولى في غالبها ذات طابع بيولوجي، بينما الثانية اكتمال بيولوجي اجتماعي نفسي، وتمثل المرحلة الثالثة امتداداً لهذا الاكتمال إلى أعلى درجات النضج، حيث أن هذا المستوى يبدأ في التحلل خلال المرحلة الرابعة (ليلة، ١٩٩٠: ٣٥).

وهناك من يرى أن مرحلة الشباب هي مرحلة تغير كمي ونوعى في ملامح الشخصية تتميز بدرجة عالية من التعقيد إذ تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي والتمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية مع السعي المستمر إلى التغيير وبذلك فإن توفر هذه العناصر يعكس ما يمكننا أن يسميه البعض بالشخصية الشابة (عبدالحليم، ٢٠٠٤: ٢).

وبعد الاضطلاع على وجهات النظر والآراء المختلفة والمتعددة من المعنيين يمكن صياغة مفهوم للشباب من وجهة نظر الباحث بأنه كل فرد ينتمي للمرحلة العمرية (١٨ : ٤٠) عام ويتسم بالنضج البيولوجي، الاجتماعي، والنفسي.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب المشكلات في أي مجتمع ترجع إلى أنماط سلوكية خاطئة وغير مرغوب فيها، والتي تعزى بدورها إلى الافتقار للمعارف والاتجاهات السليمة، وعلى هذا الأساس؛ فإنه مهما صدرت التشريعات وتأسست الهيئات وعقدت المؤتمرات الخاصة بقضية الهجرة غير المشروعة، فلن يؤدي ذلك إلى ضمان السلوك السليم من قبل الأفراد تجاه مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، حيث أن سلوكهم يتأثر بعوامل متعددة من دوافع واتجاهات وقيم وعادات، ولذلك فمحاولة حل هذه المشكلات يجب أن تنبع أساسًا من فهم وإدراك لطبيعة المشكلة بين الإنسان ومجتمعه, حتى يمكن معالجتها على أسس سليمة, فالعديد من القضايا والمشكلات قد يمكن حلها الحل في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو المجتمع الأصلي

ولمفهوم الاتجاهات قيمة كبيرة في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية، التربوية، والبيئية بوصفها وسيلة للتنبؤ بالسلوك, وفهم الظواهر النفسية والاجتماعية, ينظر إلى اتجاهات الفرد الموجبة والسالبة نحو موضوع معين بأن لها علاقة بسلوكه في المواقف المتعلقة بالمجتمع. (حسن، ٢٠٠٣).

ويعد مفهوم الاتجاهات من أكثر المفاهيم التي ترد في العلوم الإنسانية والاجتماعية لكونه أسلوب منظم في التفكير والشعور ويرتبط بردود الفعل لمواقف من حوله من أفراد أو قضايا اجتماعية. فالفرد يكتسب قيمه ومثله العليا واتجاهاته من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال عملية تفاعلية بينه وبين المجتمع من خلال ما يستقبل من منبهات تدعوه إلى الانتباه ولو لم يركز المجتمع على هذه المنبهات نجد إن تلك المواضيع لا تقع في دائرة اهتمامه ولكن قد يتسبب المجتمع في نمو اتجاهات سلبية، وفي المقابل قد تعزز الأسرة اتجاهات إيجابية على اعتبار أن الاتجاهات مُتعلمة(مكتسبة) وليست وراثية إذ تعد الأسرة لها دور في اكتساب الاتجاهات لكونها مرت بخبرات متنوعة تريد إن ترى أبنائها يسيرون على نهجها وأي اختلاف عن ذلك سوف يواجه بالرفض الشديد منها (النفاخ، ٢٠٠٨: ١٢٢).

وتتكون الاتجاهات من ثلاثة مكونات: وجدانية ومعرفية وسلوكية، حيث يتألف المكون الوجداني للاتجاه من (مشاعر الفرد, واستجاباته العاطفية) الإيجابية أو السلبية نحو شيء أو فكرة أو شخص ما.

أما المكون المعرفي فيتعلق بمعلومات الفرد ومعتقداته عن موضوع الاتجاه، أو معرفته بالوقائع حوله، وتعتبر معرفة الفرد لقيمة المجتمع ومعرفته بالوقائع المتعلقة بالمخاطر الطبيعية بمثابة مثال للمكون المعرفي لاتجاهه نحو المجتمع، بينما يشير المكون السلوكي للاتجاه إلى السلوكيات التي يقوم بها الفرد وتتعلق بموضوع الاتجاه، فيشمل السلوك الظاهر للفرد الموجه نحو موضوع الاتجاه(أندرو، وفرنسيس، ٢٠٠٢).

وتساهم الاتجاهات بدور فعال في تعزيز الانتماء وإعلاء قيمة المجتمع في مختلف قطاعات المجتمع إذا ما تم تعزيزها بشكل ايجابي عن طريق معالجة الاتجاهات السلبية لدى المجتمع وخاصة لدى الباب بصفة عامة والشباب الريفي بصفة خاصة عن طريق معارف تعالج الجوانب المختلفة والتعريف بقيمة وأهمية المجتمع المحلي. وقد عرف "*جوردون ألبورت*" الاتجاه على أنه "إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة،وما يكاد يثبته الاتجاه حتى يمضي مؤثراً وموجها لاستجابات الفرد للأشياء والمواقف المختلفة فهو بذلك ديناميكي عام".ويعرفه"*لوجاردس*" على أنه "ميل الفرد الذي ينح سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعاً لقربه من هذه أو بعده عنها" (علاوي، ١٩٨٠). وبذلك يكون الاتجاه "مجموع ميول ومشاعر الفرد وقناعاته تجاه مثير معين ومن هذا التعريف يتبين إن الاتجاه النفسي يتأثر بميول ومشاعر مبنية على تجارب مسبقة وهذه القناعات تسودها الناحية المعرفية (علاوي، ١٩٩٨).

ويمكن تصنيف الاتجاهات إلى الأنواع التالية:

١- **الاتجاه القوي:** يبدو الاتجاه القوي في موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفاً حاداً لا يشوبه أي ضعف.

٢- **الاتجاه الضعيف:** هذا النوع من الاتجاه يتمثل في الذي يقف من هدف الاتجاه موقفاً ضعيفاً مستسلماً، فهو يفعل ذلك لأنه لا يشعر بشدة الاتجاه كما يشعر بها الفرد في الاتجاه القوي.

٣- **الاتجاه الايجابي :** هو ميل الشخص نحو شيء أو فكرة معينة (بالقبول).

٤- **الاتجاه السلبي :** هو الاتجاه الذي يجنح بالفرد بعيداً عن شيء أو فكرة معينة(بالرفض).

٥- **الاتجاه العلني :** هو الاتجاه الذي لا يجد الفرد حرجاً في إظهاره والتحدث عنه أمام الآخرين.

٦- **الاتجاه السري :** هو الاتجاه الذي يحاول الفرد إخفائه عن الآخرين ويحتفظ به في قراره نفسه بل ينكره أحياناً.

٧- **الاتجاه الجماعي :** هو الاتجاه المشترك بين عدد كبير من الناس،فإعجاب الناس بالأبطال اتجاه جماعي.

٨- **الاتجاه الفردي :** هو الاتجاه الذي يميز فرداً عن آخر، فإعجاب الإنسان بشيء أو فكرة يعد اتجاه فردي.

وهناك عوامل كثيرة تؤثر في تكوين الاتجاهات ونموها ومن أهمها: تأثير الوالدين، الأصدقاء، التعليم، وسائل الإعلام، القيم والمعايير الاجتماعية، والخبرات الشخصية، ومن المعروف أن الاتجاهات يتم اكتسابها و تكونها عن طريق عمليات التعلم، وإنها تتسم بالاستقرار النسبي، لكن ذلك لا يعني استحالة تغييرها أو تعديلها، إذ يمكن تغيير الكثير من اتجاهات الأفراد نحو الموضوعات المختلفة، من خلال برامج محددة ،تستهدف تغييرات معينة في الاتجاه للفرد (النفاخ، ٢٠٠٨: ١٢٤- ١٢٥).

وتتمثل أهمية وخطورة موضوع الاتجاهات في إمكانية التنبؤ مستقبلاً بسلوك الشباب الريفي وبالأخص نحو الهجرة الخارجية سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة، والتي سنلقي عليها الضوء فيما يلي:

تعتبر الهجرة قضية قديمة قدم الإنسان ذاته, فدائماً ما كان يتحرك الناس من مكان إلى آخر من أجل الحصول على حياة أفضل أو الهروب من مخاطر سواءً كانت طبيعية أو بشرية كالحروب،وما يدفع الناس إلى الهجرة هي عوامل دفع وعوامل جذب, وعوامل الدفع تتمثل في الأشياء التي تدفع الناس إلى أخذ قرار الهجرة, أي العوامل السلبية في بلد الشخص الذي تدفعه للهجرة كالبطالة, والزيادة السكانية, والفقر, وغلاء المعيشة, وفي المقابل توجد عوامل الجذب, حيث تتمثل في الحوافز التي يراها الفرد في وطن آخر كالاقتصاد القوي الذي يتوفر من خلاله فرص العمل ومستوى معيشة مرتفع. ونظراً لأن الهجرة جذابة للغاية اقتصادياً في مقابل أنها مقيدة ومكلفة بشدة فقد أدى ذلك إلى نشوء هجرة غير مشروعة واتجار بالبشر, وتزايدت الهجرة غير المشروعة خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي (البلاد الأكثر ثراء) وأصبحت هذه المتاجرة غير القانونية بالبشر تجارة رابحة, حيث يتقاضى المهربون مبلغاً من المال مقابل تيسير عملية عبور المهاجرين عبر الحدود الدولية بطريقة غير مشروعة، ويتعرض المهاجرون بطريقة غير مشروعة وفقاً للطبيعة المأساوية لهذا النوع من الهجرة إلى القبض عليهم, وغالباً الموت في الشاحنات أو البحار, وبالتالي يترتب على ظاهرة الهجرة غير المشروعة المزيد من الضحايا ممن يكونون أعضاء في أسر, وعندما تفقد الأسرة أحد أعضائها نتيجة هجرته غير المشروعة يتأثر نسق الأسرة ككل, ويختل توازن الأسرة, وتعجز عن أداء أدوارها, وتصبح في موقف أزمة, وتعجز الأسرة بقدراتها علي مواجهة الأزمة ويترتب على ذلك أن تواجه الأسرة العديد من المشكلات, وتصبح في حاجه إلى مواجهتها أو التخفيف منها حتى يمكنها استعادة توازنها وأداء أدوارها (حسانين، ٢٠١٠: ٤-٦).

وتنقسم الهجرة لقسمين أساسيين هما:

- **الهجرة المشروعة:** وتعني الهجرة المنظمة أو القانونية، وذلك النوع يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق كل قانون كل دولة على حدة وأهمها:
- لابد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر، وأن لا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.
- أن يحصل على إذن قانوني للدخول إلى الدولة المراد الهجرة إليها.
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة.
- **الهجرة غير المشروعة:** وسوف نقسم هذا النوع من الهجرة طبقا لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين:
- **النوع الأول:** الهجرة غير المشروعة – بالمعنى المتعارف عليه – أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن القانوني للدخول وذلك يعني أن هذا الشخص قد خرج من بلده ، ودخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير قانوني ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة.
- **النوع الثاني:** ويبدأ بطريق غير مشروع، أي تتوافر به كافة ما سبق ذكره ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقا لقوانين تلك الدولة. وعلى الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية يقوم بها الفرد بمحض إرادته لغرض معين (عمل، إقامة، تحقيق مستوى معيشي أفضل) فإن الهجرة قد تكون إجبارية في عدد من الحالات، وهي التي يكون فيها الشخص مجبراً لترك وطنه والنزوح إلى مكان آخر تحت تهديد كما في حالة الحروب، دوافع دينية أو سياسية أو اقتصادية (صادق، ١٩٧٧: ٢٢٠-٢٢٤).

وفي ضوء أحكام الهجرة، فإن الهجرة القانونية مشروعة وحق قانوني لكل إنسان, أما عدم الالتزام بهذه الأحكام للهجرة فهي بمثابة هجرة غير مشروعة وانتهاك للقانون, فالمهاجرين بطريقة غير مشروعة, هم هؤلاء الأفراد الذين دخلوا أو يحاولون الدخول بطريقة غير قانونية، فالهجرة غير المشروعة جريمة من الجرائم المنظمة عن طريق مافيا الاتجار بالبشر على مستوي دولي, وقد أعلنت منظمة (UNHCR) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين) عام ٢٠٠٠ أن هذه الظاهرة ازدادت في الآونة الأخيرة, كتجارة عالمية سنوية مع ربطها بتجارة الأسلحة العالمية, والاتجار في المخدرات، فالهجرة غير القانونية جريمة يحاسب عليها القانون, ولذلك تقوم الحكومات في كل دول العالم بالعمل على سن التشريعات والقوانين لمعاقبة المهربين بالحبس والغرامة, وكذلك كل من يحاول التسلل بطريقة غير مشروعة بين الحدود الدولية, فالهجرة غير المشروعة هي سبب التوترات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد, ولها تأثيرها على المستوي الدولي, وعلي مستوي الفرد, الأسرة (حسانين، ٢٠١٠: ١٢).

ويعرف فقهاء القانون الهجرة على أنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، ويعرفها البعض أيضا بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكنا مستديما، أما مفهوم الهجرة غير المشروعة فقد تغير تعريفة بمرور الوقت، فكان في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة Undocumented Migration تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو غير المشروعة Illegal Immigration، وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقرونا بمصطلح Migration and Human Security، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير المشروعة يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر Human Trafficking، وأيضا الجريمة غير الوطنيةTransnational Organized Crimes، وقد تأخذ الهجرة غير المشروعة مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين، ويمكن تعريفه كما ورد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية بموجب المادة الثالثة، وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير المشروعة بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة (الشتيوي، ٢٠١٤: ٨، ٩).

وقد يخلط البعض بين مفهومي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين باعتبارهما مترادفين لبعضهما البعض، فكلاهما جرم يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا لربح، غير أن الاتجار بالبشر، لابد له من توافر عنصرين إضافيين يتجاوزان نطاق التهريب، أي يجب أن ينطوي الاتجار على شكل ما غير سليم من أشكال التجنيد مثل القسر أو الخداع أو غير ذلك، ويجب أن يكون الفعل قد ارتكب لغرض الاستغلال، مع أن ذلك الغرض لا يلزم بالضرورة أن يكون قد تحقق فعلا، والغرض من جريمة الاتجار بالبشر لأشكال الاستغلال الذي يشمل الاستغلال الجنسي والسخرة أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة به ونزع الأعضاء. والهدف من جريمة الهجرة غير المشروعة هو تحقيق منفعة شخصية قد تكون مالية أو مادية أو غير ذلك، وينتهي الاستغلال بوصولهم إلى جهتهم، حيث تكون لهم حرية الإرادة (صادق، ١٩٧٧: ٢٢٤-٢٢٧).

وقد قامت منظمة العمل الدولية بتقدير حجم الهجرة غير المشروعة ما بين ١٠- ١٥% من عدد المهاجرين في العالم البالغ -حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة- نحو ١٨٠ مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو ١.٥ مليون شخص، ويرى العديد من المراقبين للهجرة الدولية أن أعداد المهاجرين غير النظاميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يصل إلى العشرين مليون عامل، ومعظم هؤلاء العمال دخلوا إلى تلك الدول في العشر سنوات الأخيرة بطريقة غير موثقة أو غير مشروعة (محمود، بدير، ٢٠٠٩: ٨).

وتتزايد نسبة البطالة بشكل مستمر خلال الأعوام الماضية، فقد بلغت ١٠% عام ٢٠٠٢ ، وفي عام ٢٠٠٣ زادت النسبة إلى ١٠.٧%، وزادت عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١١% ، ويقع الشباب في دائرة المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين

يتقاضون من كل شاب ما يقرب من ٣٠ ألف جنيه للسفر، وتنتشر على الحدود مع ليبيا أو في بعض محافظات الصعيد عصابات للنصب على الشباب، وتتقاضى منهم مبالغ طائلة بدعوى توفير فرص عمل لهم في ايطاليا أو أوروبا ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد...وتنتهي رحلة الشباب إما بالموت أو السجن والترحيل، ونتيجة لعدم الوعي لدى هؤلاء الشباب بمخاطر الهجرة غير المشروعة يلقون حتفهم وهم في طريقهم إلى أحد الموانئ الإيطالية حيث يتم هجرتهم على متن مراكب قديمة ومتهالكة، والنتيجة غرقهم وسط البحر المتوسط وحتى من ينجو منهم ويصل إلى ايطاليا يعتبر مخالفاً للقوانين الإيطالية، ويتم إعادته مرة أخرى إلى أرض الوطن مرحلاً إلى وطنه مرة أخرى. (محمود، بدير، ٢٠٠٩: ٢٥، ٢٧).

وقد قدرت وزارة القوى العاملة المصرية - في إبريل عام ٢٠٠٥ - عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بطريقة مشروعة بحوالي ٩٠ ألف شخص، وأن عدد المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى أوروبا يقدر بحوالي ٤٦٠ ألف شخص،كما تقدر الإحصائيات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا في دخول العديد من دول الإتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضيةبنحو ٤٦٠ ألف شاب، من بينهم نحو ٩٠ ألفا يقيمون في إيطاليا بشكل غير قانوني، وقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين المصريين غير النظاميين الذين دخلوا ايطاليا عام ٢٠٠٧ عن طريق البحر نحو ١٤١٩ مهاجراً، وقد لقي ٥٠٠ مهاجر منهم مصرعهم في البحر المتوسط، مقابل ٣٠٢ مهاجر فقط خلال عام (٢٠٠٦ (http://alitaliya.net/2016/1/3.

وتساهم الاتجاهات النظرية في تفسير قضية اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، فهناك العديد من النظريات التي تجتهد لتفسير السلوك البشري بصفة عامة والتي تساهم أيضاً في تفسير التباين في اتجاهات الشباب الريفي نحو الهجرة بشكل عام، ويتوقف ذلك علي طبيعة البناء الاجتماعي وحاجات وأولويات الأفراد بالمجتمع وبالأخص من هم في عمر الشباب، وتمثل نظرية الدوافع الشخصية لـ أبراهام ماسلو *Abraham Maslow* واحدة من أهم الاتجاهات النظرية التي تساهم في تفسير هذا المدخل نظراً لأنها قائمة علي الدوافع والحاجات.

شكل رقم (١):التدرج الهرمي للحاجات طبقاً لنظرية Abraham Maslow

***المصدر: http://psychology.about.com/od/theoriesofpersonality**

ويتضح من الشكل رقم (١) أن الحاجات الفسيولوجية الأساسية للإنسان كالمأكل والمشرب والملبس تمثل قاعدة الهرم وهي ضرورية لحياة الإنسان وبقائه، ثم يلي ذلك مستوي الحاجة للأمن والأمان وهو مستوي أعلي، ثم يليه الحاجات الاجتماعية والانتماء، حيث تشمل الحاجة للقبول والمودة وتكوين علاقات اجتماعية مرغوبة، أما المستوي الرابع فيشمل الحاجة للتقدير والاحترام حيث الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس، أما المستوي الخامس فيمثل الحاجات المتعلقة بتحقيق الذات وهذه الحاجات درجة ظهورها أقل إذا ما تمت مقارنتها بما هو أدني منها (هيكل، وعبدالوهاب، ٢٠١٣: ١٦٥٩).

ويتمثل الدافع أو الحافز الرئيسي للهجرة غير المشروعة لدى فئة الشباب الريفي في عدم إشباع الحاجات المختلفة (الحاجات الفسيولوجية، حاجات الأمان، الحاجات الاجتماعية، حاجات التقدير، وتحقيق الذات)، وينبغي إشباع حاجات كل مستوى قبل الانتقال للمستوي الأعلى الذي يليه بهرم الاحتياجات، حيث هناك العديد من العوامل والأسباب التي تحول دون إشباع الشباب الريفي لاحتياجاتهم المختلفة كالبطالة، الفقر، انخفاض فرص العمل، وانخفاض مستوى الأجور الأمر الذي يدفع بالشباب الريفي نحو التفكير في خوض تجربة الهجرة غير المشروعة أملاً في التغيير وتحقيق أهدافهم.

وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء من دراسات سابقة قد تناولت موضوع الهجرة الخارجية بشكل عام, والهجرة غير الشرعية بشكل خاص, مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القضية يتسم بطبيعة غير رسمية، وفيما يلي عرض وتوضيح لأهم تلك الدراسات:

في دراسة (حسانين، ٢٠١٢) عن علاقة تعرض المراهقين للتليفزيون المصري باتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الجزئي بالعينة ، حيث استخدمت الدراسة أداة الاستبيان ومقياس الاتجاه واستمارة المستوى الاجتماعي والاقتصادي تم تطبيقها على عينة قوامها ٤٠٠ مفردة موزعة بالتساوي بواقع ١٠٠مفردة من طلاب الجامعات المصرية (عين شمس، ٦ أكتوبر، الزقازيق، الأزهر) ممن تتراوح أعمارهم ما بين (١٧-١٩سنة). وأكدت الدراسة وجود علاقة في الاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية بين المراهقين (ريف - حضر) من خلال التعرض للتليفزيون المصري لصالح المقيمين بالريف، كما أشارت الدراسة إلى اعتماد المراهقين (ريف - حضر) على التليفزيون المصري كمصدر للحصول على المعلومات عن الهجرة غير الشرعية والتأثيرات المعرفية والسلوكية لدى المراهقين.

وفي دراسة (نصيرة، ٢٠١١) بعنوان "أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة، دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج"، حيث استهدفت تلك الدراسة محاولة التوصل إلى كيفية الإبقاء على هذه الفئة من الشباب في البلاد، وذلك من خلال الكشف عن مستوى الضغوط الحياتية التي يعانون منها، والتي قد تدفع بتكوين اتجاهات ايجابية نحو ترك البلاد، والتخطيط للهجرة بعد تخرجهم، وتعتبر تلك الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن طلاب الجامعة المقبلون على التخرج يعانون من ضغوط حياتية مرتفعة في كل من المجالات الشخصية والاجتماعية والبيئية، في حين أنهم يعانون من ضغوط حياتية منخفضة في المجالات الاقتصادية والأسرية والدراسية، كما أثبتت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث وفقاً للمجالات الدراسية، الشخصية. وأخيراً ثبت أن طلاب الجامعة المقبلين على التخرج يعانون من اتجاهات ايجابية نحو الهجرة إلى الخارج بنسبة تفوق المتوسط.

وفـي دراسـة (شـريف، وعبـدالعزيز، ٢٠٠٨) تحـت عنـوان " السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية "، كشفت الدراسة عن ارتبـاط ظـاهرة الهجـرة غيـر الشـرعية بظـاهرة الاتجـار فـي المهـاجرين المصريين، فالإحصاءات الرسمية المنشورة عن تلك المشكلة لا تعبر عن الأعداد الحقيقة لها في ظل تقارير الأمم المتحدة التي تؤكد أن المنظمات الإجرامية تحاول تهريب ما يقرب من مليون شخص سنويا من الدول الفقيرة، وأن تلك التجارة تحقق أرباح سنوية تقدر بحوالي ٥.٣ مليار دولار. كما أكدت الدراسة أن ٩٢.٢ % من الشباب المهاجر بطريقة غير شرعية على علم بعدم قانونية سفرهم، وذكروا السبب الرئيسي في ذلك متمثلاً في بأنه لا يوجد بديل للسفر بطريقة شرعية، كما أكدت الدراسة على أن ٢٩.٢ % من عينة الدراسة عند وصولهم لدولة المقصد كانت الشرطة في انتظارهم، وأشارت الدراسة أن هذه الظاهرة أثرت بشكل سلبي على الفرد والمجتمع.

وفى دراسة (الحوات، ٢٠٠٧) عن" الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي" كمحاولة لتقديم بعض المقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية، حيث أن هذه المشكلة لم تعد ظاهرة عادية ، بل أخذت بعداً معقدا لدرجة كبيرة ,يتداخل فيها العنصر الاقتصادي والسياسي والثقافي والأمني، كما أوضحت الدراسة أن الحياة في البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية أصبحت تضيق على أصحابها , فالبطالة والفقر والأمل في حياة أفضل في أوربا هو الذي يدفع هؤلاء المهاجرين للمخاطرة بحياتهم وركوب قوارب الموت ,وأوضحت الدراسة في نتائجها أن كل المؤشرات والدراسات لا تزال قاصرة على معالجة تلك الظاهرة، وترى أن العلاج الفعلي للمشكلة هو التنمية في الدول التي تنطلق منها الهجرات بكل أنواعها شرعية وغير شرعية.

وفـي دراسـة أجراهـا (زهـري، *وآخـرون*، ٢٠٠٦) بعنـوان "اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا"، بالتنسيق مع وزارة القـوي العاملـة والهجـرة بالتعـاون الإيطـالي " المنظمـة الدوليـة للهجـرة IOM"، قطـاع شـئون الهجـرة والمصـريين بالخـارج، حيـث استهدفت تلك الدراسة تحديد عوامل الطرد من البلاد مع التركيز على الديناميكيات التي تحكم تدفقات الهجرة غير المنتظمة من مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت هجرة مشروعة أم غير مشروعة، وجمع معلومات حول درجة وعي راغبي الهجرة بالهجرة غير المنتظمة وتهريب المهاجرين من مصر وكانت الفئة المستهدفة بتلك الدراسة فئة الشباب من سن (١٨ : ٤٠) سنة وتم إجراء المسح الميداني بالاستعانة بفريق بحثي من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة لمجموعة من العاملين بقطاع شئون الهجرة، وقد تم اختيار ثمانية محافظات (القاهرة، الإسكندرية، الغربية، الدقهلية، الشرقية، الفيوم، المنوفية، والأقصر) وتم إجراء البحث الميداني علي عينة بلغت ١٥٥٢ شاباً في هذه المحافظات الثمانية.

وقد أوضحت النتائج أن غالبية الشباب الراغبين في الهجرة إلى أوروبا ينوون العودة والاستقرار في مصر بعد العودة من هجرتهم رغبةً منهم في ذلك، وأن الدافع الأساسي لهجرتهم هو البطالة وانخفاض الأجور في مصر، حيث يعاني ٤٠% منهم من مشكلة البطالة، وحول المعرفة بالهجرة غير المشروعة ومخاطرها فقد أوضحت النتائج أن ٩٠% من إجمالي العينة لديهم معرفه بالهجرة غير المشروعة والإلمام بمخاطرها، وأيضاً ٨٠% منهم أعربوا عن اعتقادهم بأن الهجرة المشروعة لأوروبا ليست سهلة وغير ممكنة، وحول مصادر المعلومات الخاصة بدول الهجرة أوضحت النتائج أن الغالبية العظمي من المبحوثين اعتمادهم على الاتصال الشخصي من خلال الأصدقاء والأقارب وانحسار دور الإعلام الرسمي والهيئات الحكومية والسفارات مما يؤدي إلى انتشار الأفكار المغلوطة حول ظروف المعيشة والعمل والأجور في الدول المرغوب الهجرة إليها.

وفـي دراسـة (غـانم، ١٩٩٠) عـن " المهـاجر المصـري" وقـد استهدفت التعرف على المهاجرين المصريين من حيث خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والديموجرافية والروابط والعلاقات الاجتماعية التي بينهم وبين أبناء المجتمع المهاجر إليه , وكذلك التعرف على العلاقات التي تربط بين المهاجرين المصريين في مجتمع الاستقبال، وتوصلت الدراسة إلى أن نسق العلاقات الاجتماعية الذي يربط المهاجر بأهله وبأبناء وطنه بالمهاجرين المصريين في المهجر وبأبناء الجاليات الأخرى وبأبناء المجتمع المهاجر إليه, ما هو إلا استجابة لموقف المجتمع المضيف نفسه من المهاجر , وتقتصر علاقات المصري المهاجر بأبناء المجتمع المهاجر إليه على علاقات العمل فقط , في حين لا تقوم علاقات تذكر بين المهاجرين المصريين وأبناء الجاليات الأخرى , كما أوضحت الدراسة أن المهاجر المصري العائد يشعر بالغربة والاغتراب عن مجتمعه وأهله في موطنه الأصلي في بداية وصوله, وقد يجد صعوبة في التكيف مرة أخرى للمعيشة في موطنه الأصلي.

ونستخلص مما سبق بأن هناك تأثيرات متبادلة بين كل من التنمية والفقر والهجرة بصفة عامة، ونظراً للظروف التي يمر بها المجتمع المصري وبالأخص خلال الآونة الأخيرة، أدى ذلك إلى قصور واضح في دفع عجلة التنمية الريفية إلى الأمام، الأمر الذي أدى إلى القصور والعجز في مجابهة أو مواجهة الفقر وتداعياته بالمجتمعات الريفية على وجه الخصوص، وبالتبعية قد يعاني الجميع من ظروف اقتصادية سيئة وبالأخص من هم في سن الشباب، الأمر الذي قد يدفع فئة الشباب الريفي بصفة خاصة إلى الهجرة الخارجية، وقد اتفقت تلك الدراسات في أغلبها على أن الدافع أو السبب وراء الهجرة هو دافع أو سبب اقتصادي في المقام الأول.

الفرض البحثي:

- لتحقيق الهدف الثالث من البحث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

١- توجد علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة - كمتغير تابع - وبعض المتغيرات الديموجرافية "المستقلة".

٢- توجد علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة - كمتغير تابع - وبعض المتغيرات الاجتماعية "المستقلة".

٣- توجد علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة - كمتغير تابع - وبعض المتغيرات الاقتصادية "المستقلة".

الفرض الإحصائي:

لاختبار صحة الفروض البحثية سابقة الذكر تم صياغة مجموعة من الفروض الإحصائية المقابلة لها والتي تقضي بـ "عدم وجود علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة - كمتغير تابع - وكلاً من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية" موضوع البحث.

الطريقة البحثية

المجال الجغرافي:

تمثل محافظة الجيزة إحدى أهم المحافظات الإستراتيجية حيث أنها تربط الصعيد بالوجه البحري وتعتبر أيضاً المدخل الوحيد لمحافظة الفيوم، ويبلغ عدد السكان التقديري لمحافظة الجيزة حوالي ٦.٩٧٩ مليون نسمة، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان مقارنةً بباقي المحافظات (الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٢). كما تعتبر إحدى محافظات إقليم القاهرة الكبرى ، وتتلاقي حدودها مع حدود محافظتي البحيرة ومطروح، وكذا تتلاقي حدودها مع حدود محافظات الفيوم، بني سويف، المنيا، حلوان، ٦ أكتوبر، وتنقسم المحافظة إدارياً إلي ٩ مراكز، ١١ مدينة، ٧ أحياء، ٥٢ وحدة محلية قروية، ١٧٠ قرية تابعة، ٦٣٧ كفر ونجع. وتعتبر محافظة الجيزة من المحافظات الزراعية الصناعية، حيث تنتشر الصناعات الغذائية، صناعة الغزل والنسيج ، الصناعات الكيماوية ،الصناعات المعدنية الأساسية، الصناعات الهندسية (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦).

أما بالنسبة لمركز منشأة القناطر وتقسيمه الإداري فيضم المركز تسع وحدات محلية قروية تضم في مجملها ٢٣ قرية وهى الوحدات المحلية التابعة لكل من : كفر حجازي، تكلا، بهرمس، وردان، برقاش، الجلاتمة، أبو غالب، المنصورية، وبني سلامة (http://www.giza.gov.eg/Cities/Qanader).

تبعد قرية المنصورية عن مركز منشأة القناطر بنحو ٨ كم، كما تبعد عن مدينة الجيزة بما يقرب من ٢٨ كم، وتبلغ مساحة القرية بالكامل نحو ١١.٠٠٠فدان، أما مساحة الرقعة الزراعية بالقرية تقدر بنحو ٧٠٠٠ فدان، مزروع منها ٦٢٠٠ فدان، وتبلغ مساحة الأرض البور نحو ٨٠٠ فدان، كما تتراوح مساحة الحيازات للأرض الزراعية بين قيراطين و ٥٦ فدان بإجمالي عدد حائزين ٣٩٧٠ حائزاً. كما تتراوح القيمة الإيجارية السنوية للفدان بالقرية بين (٧٠٠٠ : ٩٠٠٠) جنيه، وتتمثل أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية التعاونية الزراعية بالمنصورية لأعضائها في توفير الأسمدة والتقاوي. وتنتشر زراعة الخضراوات بكثرة في القرية، ومن أهم المحاصيل الصيفية: الذرة، الفول السوداني، والطماطم، أما المحاصيل الشتوية فيتمثل أهمها في: القمح، البرسيم، الكرنب، البسلة، الفلفل، والبطاطس، ومن أهم الفواكه بالقرية: البرتقال، اليوسفي، المانجو بالإضافة إلى الليمون (الجمعية التعاونية الزراعية بالمنصورية، ٢٠١٥).

المجال البشري وطريقة اختيار العينة:

ويتمثل المجال البشري في الشباب الريفي بالفئة العمرية المحصورة بين (١٨ : ٤٠) سنة، والمنتمين لأسر ريفية حائزة لأراضي زراعية، ولتحديد حجم العينة تم حصر إجمالي عدد الحائزين من واقع سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بالمنصورية، حيث بلغ عددهم ٣٩٧٠ حائزاً، ثم تم تطبيق المعادلة التالية لتحديد حجم العينة:

$$n = N / (N-1) B^2 + 1$$

حيث أن : n = حجم العينة ، N = حجم المجتمع الشامل ، B = خطأ التقدير (الصياد، ومصطفى، ١٩٩٠: ١٠٨، ١٠٩).

وبعد بتطبيق المعادلة بلغ حجم العينة نحو ٩٨ مفردة، وقد تم زيادتها إلى (٢٠٠ مفردة) لتسهيل إجراءات العمليات الإحصائية بالبحث، وقد تم سحب العينة بطريقة عشوائية بسيطة.

المجال الزمني: تم جمع البيانات الميدانية من قرية المنصورية خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٥.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك لأنها تستهدف التعرف على مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة التعرف مستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم ومخاطر الهجرة غير المشروعة، وكذا التعرف على عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة ، بالإضافة إلى اختبار مجموعة من الفروض النظرية من خلال الفروض الإحصائية المقابلة لها، أما المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو منهج المسح الاجتماعي الجزئي (بالعينة) وذلك لملائمته لموضوع البحث.

أدوات جمع البيانات:

تم إجراء البحث الميداني وجمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين باستخدام استمارة الاستبيان والتي تم إعدادها مسبقاً طبقاً لأهداف البحث، وذلك بعد إجراء الاختبار المبدئي..Pre-Test على عشرة مبحوثين من الشباب الريفي بقرية اللشت التابعة لمركز العياط بمحافظة الجيزة، وتم بعدها إجراء التعديلات اللازمة ووضع استمارة الاستبيان في صورتها النهائية.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

ونستعرض في هذا الجزء أهم متغيرات البحث وكيفية قياسها، وقد تم الاستعانة والاسترشاد ببعض الدراسات والأبحاث السابقة في تناولها لكيفية قياس بعض المتغيرات.

المتغير التابع (درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة):

- **درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة**: ويقصد به درجة استعداد وميل المبحوثين نحو الهجرة غير المشروعة لتحديد طبيعة هذا الميل العاطفي أو الاستعداد سواءً كان إيجابيا أم محايداً أم سلبياً، وتم قياس هذا المتغير عن طريق مقياس مكون من عشرين عبارة تعبر عن اتجاه الشباب الريفي بمنطقة البحث نحو الهجرة غير المشروعة، بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، وتم تحديد ثلاث مستويات للاستجابة وهي: موافق، محايد، غير موافق، وتم تحديد القيم (٣، ٢، ١) لتلك الاستجابات على التوالي في حالة العبارات الإيجابية والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد تم جمع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة بمنطقة البحث، حيث تراوحت قيم الحد الأدنى والحد الأعلى لهذا المقياس نظرياً بين ٢٠ درجة، ٦٠ درجة على التوالي.

المتغيرات المستقلة:

- **العمر:** ويقصد به العمر الحالي للمبحوث مقاساً بعدد السنوات الخام عند إجراء البحث.
- **عدد سنوات التعليم:** ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث، مع تقديره بالرقم الخام لسنوات التعليم.
- **الحالة الزواجية:** ويقصد بها الحالة الزواجية للمبحوث وقت تطبيق الاستمارة (أعزب، متزوج، أرمل، مطلق)، ويتم الترميز لها بـ (١،٢،٣،٤) على التوالي.
- **نوع الأسرة:** ويقصد بها نوع الأسرة التي يقيم فيها المبحوث فقد تكون أسرة بسيطة (تتكون من الأب والأم والأولاد) أو أسرة مركبة (تتكون من الأب والأم والأولاد مع وجود زوجة ثانية أو زوجة لابن أو زوج لابنة) أو أسرة ممتدة (تتكون من الأب والأم والأولاد ويعيش معهم الجد أو الجدة أو كلاهما).
- **عدد أفراد الأسرة:** ويقصد به حصر بجميع أفراد أسرة المبحوث وقت إجراء البحث الميداني.
- **مستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة:**

وقد تم الاسترشاد هنا بمفهوم مبسط للهجرة غير المشروعة وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة حيث عرفتها على أنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة (شتيوي، ٢٠١٤: ٧). وذلك بغرض تحديد مستوى معرفة المبحوثين لمفهوم "الهجرة غير المشروعة"، وقد تم وضع أربع استجابات هي: "يعرف بدرجة كبيرة، يعرف بدرجة متوسطة، يعرف بدرجة قليلة، لا يعرف"، وأعطيت الدرجات "٣، ٢، ١، ٠" على الترتيب، ويعطي كل مبحوث الدرجة المناسبة وفق إجابته على السؤال المخصص لذلك.

- **مستوى معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة:**

ويقصد بها هنا مستوى المعرفة بالْمَهَالِكِ أو الصعوبات والتحديات التي قد يتعرض لها الشباب الريفي بمنطقة البحث والمتعلقة بموضوع الهجرة غير المشروعة، وقد تم حصرها في ٦ مخاطر أو صعوبات، وذلك بغرض تحديد مستوى معرفة الشباب الريفي بمخاطر "الهجرة غير المشروعة"، وقد تم تحديد أربع استجابات لهذا المقياس وهي: "مستوى معرفة مرتفع، مستوى معرفة متوسط، مستوى معرفة منخفض، لا يعرف"، وأعطيت الدرجات "٣، ٢، ١، ٠" على الترتيب، ويعطي كل مبحوث الدرجة المناسبة طبقاً لإجابته على السؤال المخصص لذلك.

- **درجة الاتجاه نحو التعليم:** يقصد بهذا المتغير تأييد الأسرة للتعليم وتقدير أهميته والحرص عليه، وتم القياس من خلال مقياس مكون من عشر عبارات (خمس عبارات سلبية ومثلها إيجابية) وقد أعطيت الاستجابات (موافق، محايد، غير موافق) القيم (٣، ٢، ١) على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، ثم تم إجراء العكس في حالة العبارات السلبية، وتم تجميع الدرجة الكلية لهذا المقياس لتعبر عن الاتجاه نحو التعليم.
- **درجة التماسك الأسري:** ويقصد به مدى الترابط بين الزوجين وباقي أفرا الوحدة المعيشية، وقد تم القياس عن طريق مجموعة عبارات، وقد تم إعطاء الدرجات (٣، ٢، ١) للاستجابات (موافق، محايد، غير موافق) على الترتيب، ثم تم جمع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة التماسك لأسرة المبحوث.
- **درجة الطموح:** ويشير إلى درجة تطلع المبحوث ومستوى الإنجاز الذي يسعى إليه لإثبات ذاته وتحسين أحواله المعيشية (الاجتماعية والاقتصادية) بناءً على تقديره لقدرته وإمكاناته ومن ثم توقعاته لما سوف يستطيع إنجازه في حياته المستقبلية وعبر بمقياس مكون من ثلاث درجات هي: موافق، محايد، غير موافق، وقد أعطيت الاستجابات القيم "٣، ٢، ١" على التوالي، وقد تم حساب الدرجة الكلية للمتغير.
- **المكانة الاجتماعية للأسرة:** وهي المرتبة أو المنزلة الاجتماعية والتي يري المبحوث أن أسرته تنتمي إليها وتم قياسها بسؤال المبحوث: لو فرض أننا صنفنا الأسر في القرية لثلاث فئات، لأي طبقة ستنتمي أسرته لها:[ناس علي قد حالهم (مكانة اجتماعية منخفضة)، ناس متوسطة الحال (مكانة اجتماعية متوسطة)، ناس مبسوطين (مكانة اجتماعية مرتفعة)]، وتم أعطاء الاستجابات الثلاثة القيم (١،٢،٣) علي التوالي.
- **درجة الانتماء للمجتمع المحلي:** وهي عبارة عن الارتباط العاطفي والرضا بالمجتمع المحلى والرغبة في تغيره للأفضل , وتم قياسه من خلال استيفاء رأى المبحوث في ثماني عبارات وذلك على مقياس مكون من ثلاث درجات هي: موافق، سيان، غير موافق، وقد أعطيت الاستجابات القيم "٣، ٢، ١" في حالة العبارات الإيجابية، والعكس فى حالة العبارات السلبية تجاه الشعور بالانتماء، وقد تم حساب الدرجة الكلية للمتغير.
- **القيمة الاجتماعية للأرض:** وهى الدلالة على مدى التمسك بالأرض والاحتفاظ بها، وتم قياس هذا المتغير من خلال استيفاء رأى المبحوث في إحدى عشر عبارة وذلك على مقياس مكون من ثلاث درجات هي: موافق، سيان، غير موافق، وقد أعطيت الاستجابات القيم "٣، ٢، ١" في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد تم حساب الدرجة الكلية للمتغير.
- **حالة المسكن:** ويقدر برقم تجميعي ناتج عن جمع الدرجات التي تعطى لكل بند من بنود حالة المسكن (مادة البناء-عدد الحجرات- مصدر

الإضاءة- مصدر المياه- دورة المياه- عدد الطوابق بالمنزل- حيازة المنزل).

- **درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري:** ويقصد بها درجة اتصال أو استخدام المبحوث لوسائل الإعلام التقليدية سواءً المقروءة أو المسموعة أو المرئية بالإضافة لدرجة تواصله وتعرضه لشبكة المعلومات الإلكترونية والمتمثلة في "الانترنت". وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق مقياس مكون من عشر عبارات، وقد أعطيت الاستجابات "دائماً، أحياناً، نادراً، لا" الدرجات "٣، ٢، ١، صفر" على الترتيب، وتم تجميع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري.
- **درجة الانفتاح الجغرافي:** ويقصد به التعرف على درجة تردد المبحوث على القرى المجاورة والمراكز التي تحيط بقريته وعاصمة المركز التابعة له أو محافظات أخرى. وأعطيت الاستجابات "دائماً، أحياناً، نادراً، لا" الدرجات "٣، ٢، ١، صفر " على الترتيب.
- **إجمالي الدخل الشهري:** ويقصد به إجمالي دخل المبحوث من المهنة الأساسية والمهنة الثانوية إن وجدت. وتم قياسه بالجنية المصري شهرياً.
- **ترشيد الاستهلاك:** ويقصد به عدم التبذير في استهلاك الماء والطعام والكهرباء، وقد تم قياس المتغير بسؤال المبحوثين عن رأيهم في ست عبارات تكون في مجملها مقياس ترشيد الاستهلاك، حيث تم إعطاء الاستجابات "موافق، محايد، غير موافق" القيم "٣، ٢، ١" على التوالي.
- **مستوى الإنفاق الشهري:** وهو إجمالي ما تنفقه الأسرة شهرياً في النواحي المختلفة بالجنيه المصري متضمناً بنود إنفاق عديدة منها: الطعام، الشراب، التعليم، العلاج، مواصلات، والخدمات المنزلية من غاز ومياه وكهرباء.
- **حجم الحيازة المزرعية**: ويقصد به إجمالي مساحة الأرض الزراعية التي يحوزها المبحوث و أسرته، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مساحة الأرض الزراعية التي يحوزها (سواء ملك أو إيجار)، وتم حساب المساحة بالقيراط.
- **درجة انتشار الفقر بالقرية:** ويقصد بها درجة معاناة الأهالي بالقرية من ظروف المعيشة والاستدانة ودرجة توافر فرص عمل بالقرية أو القرى المحيطة. وتم قياس هذا المتغير عن طريق سؤال المبحوث عن ظروف المعيشة بالقرية، وإعطاء الاستجابات "جيدة، متوسطة، ضعيفة، سيئة" القيم "4، ٣، ٢، ١" علي التوالي. ثم سؤال المبحوث عن درجة انتشار الاستدانة بين الأهالي بالقرية، وقد تم إعطاء الاستجابات "منتشرة جداً، لحد ما، قليلة، لا يوجد" القيم "٣،٢، ١، ٠" علي التوالي، ثم سؤال المبحوث عن درجة توافر فرص العمل بالقرية، وتم إعطاء الاستجابات "كثيرة، متوسطة، نادرة، لا يوجد" القيم "٣،٢، ١، ٠" علي التوالي، ثم تجميع الدرجة الكلية لتعبر عن درجة انتشار الفقر بالقرية.

- **أدوات التحليل الإحصائي:**

تم استخدام النسب المئوية والتكرارات من خلال الجداول التكرارية البسيطة لعرض نتائج البحث، كما تم استخدام مقاييس النزعة المركزية و التشتت لوصف عينة البحث وتقسيم بعض المتغيرات إلى فئات، بالإضافة إلى استخدام اختبار مربع كاي "Chi square" ، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون Pearson Product Correlation "Coefficient" وذلك لاختبار معنوية العلاقات بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وكلاً من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية موضوع البحث.

٩- وصف عينة البحث :

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية، حيث بلغت النسبة النوعية بعينة البحث ٨٦% ذكور، ١٤% إناث، كما اتضح أن أكثر من ثلثي العينة يقعون ضمن فئة المتزوجين، و خمس العينة تقريباً لم يسبق لهم الزواج، أما نوع أسر المبحوثين فقد أوضحت البيانات أن ما يفوق ثلاث أرباع المبحوثين ينتمون لأسر بسيطة، هذا بالإضافة إلى أن ٨٩.٥% من المبحوثين يعملون، كما اتضح أن أكثر من ثلثي العينة يعملون بالزراعة، و ١٠% منهم بدون عمل.

جدول (١). توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية ذات مستوي القياس الاسمي (ن= ٢٠٠).

خصائص المبحوثين	الفئات	العدد	%
المتغيرات الديموجرافية			
- النوع	- ذكر	172	86.0
	- أنثى	28	14.0
-الحالة الزواجية	- لم يسبق له الزواج	38	19.0
	- متزوج	136	68.0
	- أرمل	16	8.0
	- مطلق	10	5.0
- نوع الأسرة	- بسيطة	165	82.5
	- مركبة	18	9.0
	- ممتدة	17	8.5
- الحالة العملية للمبحوث	- يعمل	179	89.5
	- لا يعمل	21	10.5
- المهنة الأساسية للمبحوث	- مزارع	135	67.5
	- تاجر/ أعمال حرة	21	10.5
	- موظف قطاع خاص	15	7.5
	- موظف حكومة	9	4.5
	- بدون عمل	20	10.0
الإجمالي		200	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ويتضح أيضاً من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) والخاص بتوزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم المدروسة أن عمر المبحوثين تراوح ما بين ٢١ سنة كحد أدنى، و ٣٩ سنة كحد أعلى بمتوسط ٣٠.٠٨ ، وكان العمر الأكثر تكراراً بين المبحوثين هو ٢٥ عاماً. في حين تراوح عدد سنوات التعليم الرسمي ما بين ٣ كحد أدنى و ٢٠ سنة كحد أعلى، وذلك لوجود حالتين بالعينة يحملون شهادة الماجستير، وبلغ المتوسط الحسابي ٩.٥٧ وكان عدد سنوات التعليم الأكثر تكراراً ٩ سنوات. كما تراوح عدد أفراد الأسر ما بين فردين و ١٤ فرد بمتوسط ٦.٤٢، أما بالنسبة لدرجة معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة فقد تراوحت قيمته ما بين صفر كحد أدنى، و٣ كحد أعلى وبلغ قيمة المتوسط الحسابي ٢.٠٢، وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ٢، وبالنسبة لدرجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة فقد تراوحت قيمته ما بين ٣ كحد أدنى، و١٧ كحد أعلى وبلغ قيمة المتوسط الحسابي ١٩.٩٦، وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ٩.

وبالنسبة لمتغير درجة الانتماء للمجتمع المحلي فقد تراوحت قيمته ما بين ٩ كحد أدنى، و٢٢ كحد أعلى وبلغ قيمة المتوسط الحسابي ١٤.٦٤، وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ١٥. أما بالنسبة لمتغير درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري فقد تراوحت قيمته ما بين ٧، ٢٨

كحد أدنى، وأعلى على التوالي، بمتوسط حسابي قيمته ١٩.٠٦، وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ٢٥، وبالنسبة لمتغيري إجمالي الدخل الشهري والإنفاق الشهري فقد تراوحت قيمتهما ما بين ١٢٥٠، ١٢٠٠ كحد أدنى، و٥٥٠٠، ٥٨٠٠ كحد أعلى، بمتوسط حسابي قيمته 2363، 2453 وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ٢٥٠٠، ٢٠٠٠ جنيهاً على التوالي.

وبالنسبة لمتغير درجة انتشار الفقر بالقرية فقد تراوحت قيمته ما بين ٥ كحد أدنى، و٩ كحد أعلى وبلغ قيمة المتوسط الحسابي 7.45، وكانت القيمة الأكثر تكراراً هي ٨، وهي تشير إلى أن درجة انتشار الفقر بالقرية مرتفعة.

جدول (٢). توزيع المبحوثين وفقاً لخصائصهم الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية ذات مستوي القياس الكمي (ن= ٢٠٠).

خصائص المبحوثين	الحد الأدنى (أقل قيمة)	الحد الأعلى (أكبر قيمة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال/ القيمة الأكثر انتشاراً
أولا: المتغيرات الديموجرافية					
- العمر	21	39	30.08	5.44	25
- عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث	3	20	9.57	3.44	9
- عدد أفراد الأسرة	2	14	6.42	2.02	5
ثانيا: المتغيرات الاجتماعية					
- درجة معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة	0	3	2.03	0.84	2
- درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة	3	17	9.96	3.68	9
- المكانة الاجتماعية للأسرة	1	3	1.21	0.54	1
- درجة التماسك الأسري	5	15	7.88	2.01	6
- حالة المسكن	13	26	17.89	3.70	15
- درجة الانتماء للمجتمع المحلي	9	22	14.64	3.42	15
- درجة الاتجاه نحو التعليم	11	29	18.75	4.57	15
- درجة الطموح	7	17	11.97	2.86	9
- القيمة الاجتماعية للأرض	12	30	18.43	4.77	15
- درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري	7	28	19.06	5.61	25
- درجة الانفتاح الجغرافي.	6	12	9.64	1.64	9
ثالثا: المتغيرات الاقتصادية					
- إجمالي الدخل الشهري	1250	5500	2363	1058	2500
- مستوي الإنفاق الشهري	1200	5800	2453	1044	2000
- ترشيد الاستهلاك	8	17	12.17	2.62	15
- حجم الحيازة المزرعية	6	133	28.40	25.12	9
- درجة انتشار الفقر بالقرية	5	9	7.45	1.25	8

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

عرض النتائج ومناقشتها

ويتضمن هذا الجزء من البحث عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها والتي تشمل مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، ومستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة ومخاطرها، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المتغير التابع في البحث وبعض المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية والاقتصادية، وأخيراً عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، ودول المقصد للراغبين من الشباب الريفي في الهجرة غير المشروعة.

أولاً- مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة:

يبين الجدول رقم (٣) توزيع المبحوثين من الشباب الريفي وفقاً لمعالم المتغير التابع (درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة)، حيث تراوحت قيمته بين ٢٦ كحد أدنى، ٥٧ كحد أعلى، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 41.00 تقريباً، وانحراف معياري بلغ قيمته نحو ٨.٨١، ويتضح فيما سبق أن الفرق بين القيمة الأقل والقيمة الأكبر يدعم مسألة تنوع واختلاف الاتجاهات بين الشباب الريفي نحو قضية الهجرة غير المشروعة، وهذا ما أكدته النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) والذي يكشف عن توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى اتجاههم نحو الهجرة غير المشروعة، حيث تبين أن أكثر من ثلث العينة بقليل اتجاههم سلبي نحو الهجرة، وتساوت نسبة تلك الفئة تقريباً مع نسبة فئة المبحوثين من الشباب الريفي ذوى الاتجاه المحايد نحو الهجرة غير المشروعة، حيث بلغت نسبة كل منهما ٣٥%، ٣٤.٥% على التوالي، بينما بلغت نسبة المبحوثين من الشباب الريفي ذوي الاتجاه الايجابي نحو الهجرة غير المشروعة ٣٠.٥%.

ويتضح مما سبق عرضه أن النسب الثلاثة متقاربة من بعضها البعض، ولكن لو تناولنا تلك النسب برؤية أكثر عمقاً فسنجد أن الفئة الأوسط ذات الاتجاه المحايد (والتي تبلغ نسبتها 34.5) قد يكون السبب في أنها غير محددة الاتجاه تماماً بالسلب أو الإيجاب، مع أو ضد قضية الهجرة غير المشروعة لأن أغلب المبحوثين ينتموا لفئة المتزوجين، أي أن هناك أكثر من سبب لارتباطهم بموطنهم الأصلي وهذا ما سيتم عرضه فيما بعد.

جدول (٣). توزيع المبحوثين وفقاً لمعالم المتغير التابع (الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة) (ن= ٢٠٠).

معالم المتغير التابع	الحد الأدنى/ أقل قيمة	الحد الأعلى/ أكبر قيمة	المدى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
- اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة	26	57	31	40.97	8.808

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

جدول (٤). توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى اتجاههم نحو الهجرة غير المشروعة (ن= ٢٠٠).

(فئات / مستوى) اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة	التكرار	%
- مستوى منخفض/ اتجاه سلبي (26 - 36)	70	35.0
- مستوى متوسط/ اتجاه محايد (37 - 47)	69	34.5
- مستوى عالي/ اتجاه إيجابي (48 - 57)	61	30.5
الإجمالي	200	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ثانياً- مستوى معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة:

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) - والمتعلقة بتوزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم بمفهوم الهجرة غير المشروعة- أن ما يقرب من نصف المبحوثين من الشباب الريفي يعرفون بدرجة (متوسطة) ماهية مفهوم الهجرة غير المشروعة، كما اتضح أن ما يقرب من ثلث المبحوثين مستوى معرفتهم مرتفع، فين حين أن ١٦% منهم يعرف بدرجة منخفضة، بينما ٦% من إجمالي عينة البحث اتضح أنهم لا يعرفون ماهية مفهوم الهجرة غير المشروعة، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالنسب الأخرى، فمن خلال تلك النسب يتبين أن ٧٥% من إجمالي حجم العينة يعرفون مفهوم الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة).

جدول (٥). توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم بمفهوم الهجرة غير المشروعة (ن= ٢٠٠).

مستوى معرفة المبحوثين بمفهوم الهجرة غير المشروعة	التكرار	%
- لا يعرف	12	6.0
- يعرف بدرجة منخفضة	32	16.0
- يعرف بدرجة متوسطة	94	47.0
- يعرف بدرجة مرتفعة	62	31.0
الإجمالي	200	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

ثالثاً- طبيعة العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة والمتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية والاقتصادية المدروسة:

ينص الفرض الإحصائي على أنه " لا توجد علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة - كمتغير تابع - وكلاً من المتغيرات الديموجرافية، الاجتماعية، والاقتصادية" موضوع البحث، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية, واختبار مربع كاى للمتغيرات ذات الطبيعة الاسمية، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- نتائج اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون:

تكشف النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) عن عدم وجود علاقة ارتباطية بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وكلاً من المتغيرات الديموجرافية: العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي، وعدد أفراد الأسرة، وبناءً على هذه النتيجة، لا يمكن قبول الفرض البحثي البديل ، ولكن يمكن قبول الفرض الإحصائي القائل بـ " عدم وجود علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين المتغيرات الديموجرافية: العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي، وعدد أفراد الأسرة".

كما تبين من نتائج البحث وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة و درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (- ٠.١٤٧)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وهذه النتيجة تعني أنه كلما انخفضت درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة، كلما زادت درجة اتجاهه نحوها، وتلك النتيجة تحمل منطق محتواه أن الجهل أو عدم المعرفة بمخاطر أو آثار وتبعات الهجرة غير المشروعة فان ذلك لن يعوق رغبة أو ميل الشباب الريفي نحوها، بالفرد بوصفه كائن اجتماعي بالمجتمع يلتزم بما يعرف من قوانين أو لوائح تقرها المؤسسات المعنية بذلك، وعدم التزامه بها قد يأتي في المقام الأول لجهله بها وبآثارها وعواقبها، وهذا يدل على تقصير وسائل الإعلام في القيام بدورها - خصوصا المسموع والمرئي منها - في زيادة وعي وإدراك مختلف الفئات بالمجتمع وبالأخص في مثل هذه الظواهر الاجتماعية ذات الأثر البالغ علي كل من البلد المرسل والبلد المستقبل.

جدول (٦) نتائج اختبار معامل الارتباط البسيط لتحديد معنوية العلاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة والمتغيرات المستقلة ذات مستوى القياس الكمي (ن= ٢٠٠).

المتغيرات المدروسة	r	Sig.
أولا: المتغيرات الديموجرافية		
١- العمر	0.091	0.199
٢- عدد سنوات التعليم الرسمي للمبحوث	0.015	0.837
٣- عدد أفراد الأسرة	- 0.036	0.615
ثانيا: المتغيرات الاجتماعية		
٤- درجة معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير المشروعة	0.072	0.313
٥- درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة	- 0.147*	0.037
٦- المكانة الاجتماعية للأسرة	- 0.135	0.057
٧- درجة التماسك الأسري	0.056	0.428
٨- حالة المسكن	0.037	0.605
٩- درجة الانتماء للمجتمع المحلي	0.040	0.578
١٠- درجة الاتجاه نحو التعليم	0.118	0.097
١١- درجة الطموح	- 0.025	0.728
١٢- القيمة الاجتماعية للأرض	- 0.026	0.712
١٣- درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري	0.154*	0.027
١٤- درجة الانفتاح الجغرافي.	- 0.083	0.243
ثالثا: المتغيرات الاقتصادية		
١٥- إجمالي الدخل الشهري	- 0.214**	0.002
١٦- إجمالي الإنفاق الشهري	0.207**	0.003
١٧- ترشيد الاستهلاك	0.029	0.687
١٨- حجم الحيازة المزرعية	0.046	0.518
١٩ - درجة انتشار الفقر بالقرية	- 0.006	0.937

- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * ارتباط معنوي عند مستوى ٠.٠٥ ** ارتباط معنوي عند ٠.٠١

كما يتضح أيضاً من نتائج البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة و درجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (٠.١٥٤)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال ما حدث بالمجتمع المصري ككل خلال السنوات الخمس الماضية فضلاً عن الأحداث في المنطقة العربية والعالم أجمع، فبعد أحداث الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ كان هناك اهتمام عام بمتابعة الأخبار والأحداث التي تجرى سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، فقد زاد الاهتمام بمتابعة وسائل التواصل الجماهيرية والتي من أهمها شبكة الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، وقد

يكون هذا التواصل غير المسبوق - وفي ضوء الأحداث والأوضاع التي يمر بها المجتمع المصري ككل - قد تسبب في خلق الرغبة أو الميل نحو الهجرة غير المشروعة.

في حين لم يثبت وجود علاقة ارتباطية مع باقي المتغيرات الاجتماعية. وبناءً عليه فإنه يمكن قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لمتغيري: درجة معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة، ودرجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري، وقبول الفرض الإحصائي المقابل بالنسبة لباقي المتغيرات الاجتماعية والذي ينص على "عدم وجود علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين المتغيرات الاجتماعية: درجة معرفة الشباب الريفي بمفهوم الهجرة غير الشرعية، المكانة الاجتماعية للأسرة، درجة التماسك الأسري، حالة المسكن، درجة الانتماء للمجتمع المحلي، درجة الاتجاه نحو التعليم، درجة الطموح، القيمة الاجتماعية للأرض، ودرجة الانفتاح الجغرافي".

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أيضاً إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وإجمالي الدخل الشهري للمبحوث وأسرته، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (- ٠.٢١٤)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١، ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء المنطق الذي تحققت فيه، حيث أنه كلما انخفض مستوى الدخل بشكل عام فمن الطبيعي أن يتم البحث عن مصدر آخر يمكن أن يزيد إجمالي الدخل للمبحوث وأسرته، فمن المتداول بين الشباب الريفي أن الهجرة بشكل عام تزيد الأمل في توفير فرص عمل مناسبة بأجر مُرضي مناسب، الأمر الذي يجعل الشباب الريفي يتجه نحو الهجرة غير المشروعة.

كما يتبين أيضاً من النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وإجمالي الإنفاق الشهري للمبحوث وأسرته ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (٠.٢٠٧)، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١، ويأتي تفسير تلك النتيجة من خلال ما سبقها، حيث أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات والذي يعاني منه مجتمع الدراسة، فقد سبق الإشارة إلى أن قيمة الإنفاق الشهري الأكثر تكراراً بين المبحوثين وأسرهم هي (٢٠٠٠) جنيه، ومع الترشيد في الأنفاق كل ذلك يجبر المبحوثين من الشباب الريفي على الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة رغبةً وأملاً في الحصول على دخل أكبر لتحقيق مستوى معيشة أفضل.

في حين لم يثبت وجود علاقة ارتباطية مع باقي المتغيرات الاقتصادية. وبناءً عليه فإنه يمكن قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لمتغيري: إجمالي الدخل الشهري، وإجمالي الإنفاق الشهري، وقبول الفرض الإحصائي المقابل بالنسبة لباقي المتغيرات الاقتصادية والذي ينص على "عدم وجود علاقة بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين المتغيرات الاقتصادية: ترشيد الاستهلاك، حجم الحيازة المزرعية، ودرجة انتشار الفقر بالفرية ".

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

يتضح من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) وجود علاقة معنوية بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة ومتغير نوع الأسرة، حيث بلغت قيمة مربع كاى المحسوبة ١١.٠٥٣، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، حيث أنها أكبر من نظريتها الجدولية (٩.٤٩)، ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال أن أكثر من ثلاث أرباع العينة ينتمون لأسر بسيطة، بالإضافة إلى أن العمر الأكثر تكراراً بين المبحوثين هو ٢٥ عاماً، الأمر الذي يساهم في تفسير تلك معنوية تلك النتيجة، حيث بطبيعة الحال عندما يكون المجال البشري في البحث هم فئة الشباب، وعندما يكون نوع الأسرة السائد بالعينة هي الأسرة البسيطة، فكل هذا يشجع على الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة، فلا يوجد عائق عمري أو أسري، مقارنةً بالوضع الذي يكون فيه سن المبحوث كبير ومنتمي لأسرة مركبة أو ممتدة، عندئذٍ سيؤثر علي اتجاه المبحوث آراء الأطراف الأخرى بالأسرة.

في حين أنه لم تثبت معنوية العلاقة بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وباقي المتغيرات: النوع، الحالة الزواجية، الحالة العملية ، والمهنة الأساسية للمبحوث. وبناءً عليه فإنه يمكن قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لمتغير نوع الأسرة، وقبول الفرض الإحصائي بالنسبة لباقي المتغيرات، والقائل بـ "عدم وجود علاقة بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين المتغيرات: النوع، الحالة الزواجية، الحالة العملية ، والمهنة الأساسية للمبحوث".

جدول (٧) نتائج اختبار مربع كاي(χ^2) لتحديد معنوية العلاقة بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبعض المتغيرات الديموجرافية ذات مستوى القياس الاسمي (ن = ٢٠٠).

المتغيرات الديموجرافية	مربع كاي (χ^2)	Sig.
١- النوع	1.455	0.483
٢- الحالة الزواجية	4.142	0.657
٣- نوع الأسرة	11.053*	0.048
٤- الحالة العملية للمبحوث	0.701	0.704
٥- المهنة الأساسية للمبحوث	4.634	0.796

- **المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠٥ (قيمة χ^2 الجدولية = 9.49)**

- ونستخلص من العرض السابق ما يلي:

- توجد علاقة معنوية بين مستوى اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين الحالة الزواجية.
- توجد علاقة ارتباطية بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وكل من المتغيرات الاجتماعية: درجة معرفة المبحوثين بمخاطر الهجرة غير المشروعة، ودرجة التعرض لوسائل التواصل الجماهيري.
- توجد علاقة ارتباطية بين درجة اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة وبين كل من المتغيرات الاقتصادية: إجمالي الدخل الشهري، إجمالي الإنفاق الشهري.

رابعاً- عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) إلى عوامل الطرد المتسببة في اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة، حيث تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين اتفقت على أن انتشار البطالة وقلة فرص العمل المناسبة، يمثل أكبر عوامل الطرد حيث احتل هذا العامل الترتيب الأول وبلغت نسبته (٩١.٥%)، وجاء في الترتيب الثاني عامل ارتفاع القيمة الايجارية للفدان حيث ذكر ٦٢% من المبحوثين أنها تتراوح بين (٧٠٠٠:٩٠٠٠) جنيه، ثم جاء عامل انخفاض مستوى الأجور في الترتيب الثالث حيث بلغت نسبته (٥٩.٥%)، ويليه في الترتيب الرابع انخفاض العائد المادي من الأرض الزراعية بنسبة (٥١%)، ثم يليه في الترتيب الخامس عامل الغلاء المستمر وارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة (٤٩%)، ويأتي في المرتبة السادسة عامل (الشهادة التي حصلت عليها ليس لها علاقة بسوق العمل) وبلغت نسبته (٢١%) .

ومن الملاحظ هنا أن جميع العوامل أو الأسباب الطاردة وراء اتجاه الشباب الريفي نحو الهجرة غير المشروعة انحسرت جميعها في أسباب اقتصادية مادية، فمنها ما هو مرتبط بالعمل والدخل، ومنها ما هو مرتبط بالإنفاق والتكاليف، ومنها ما هو مرتبط بالتعليم وسوق العمل وعلاقة التباعد بينهما، الأمر الذي يستعدي وقفة لإعادة التفكير وترتيب الأوراق من قبل المشرع ومتخذي القرار ومخططي برامج التنمية الريفية على وجه الخصوص قبل أن تتفشي تلك الظاهرة.

جدول (٨). توزيع المبحوثين وفقاً لعوامل الطرد المتسببة في الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة (ن=٢٠٠).

م	عوامل الطرد المتسببة في الاتجاه نحو الهجرة غير المشروعة	التكرار	%	الترتيب
١	- انتشار البطالة وقلة فرص العمل المناسبة.	١٨٣	٩١.٥	الأول
٢	- ارتفاع القيمة الايجارية للفدان (٧٠٠٠:٩٠٠٠) جنيه.	١٢٤	٦٢.٠	الثاني
٣	- انخفاض مستوى الأجور.	١١٩	٥٩.٥	الثالث
٤	- انخفاض العائد المادي من الأرض الزراعية.	١٠٢	٥١.٠	الرابع
٥	- الغلاء المستمر وارتفاع أسعار السلع والخدمات.	٩٨	٤٩.٠	الخامس
٦	- الشهادة التي حصلت عليها ليس لها علاقة بسوق العمل.	٤٢	٢١.٠	السادس

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

خامساً- دول المقصد للراغبين من الشباب الريفي في الهجرة غير المشروعة:

يتضح من النتائج المشار إليها بالجدول رقم (٩) - والذي تناول دول المقصد التي يرغب الشباب الريفي في الهجرة إليها، حيث تم - أن ما يقرب من ثلثي العينة لديهم ميول ورغبة في الهجرة إلى دولة (إيطاليا)، حيث احتلت الترتيب الأول بنسبة بلغت ٦٢.٣%، وتأتي (قبرص) في الترتيب الثاني من بين الدول، حيث بلغت نسبة من يرغبون في الهجرة إليها نحو ٥٣%، ثم تأتي (مالطا) في الترتيب الثالث بنسبة ٤١.٥%، ويليها دولة (اليونان) بنسبة بلغت ٢٥.٤%، ثم تأتي دولة (فرنسا) في الترتيب الخامس والأخير بنسبة بلغت ٢٢.٣%. وقد ظهرت نسبة من المبحوثين لم يستطيعوا أن يحددوا دولة المقصد بالنسبة لهم رغم رغبتهم في الهجرة، وقد بلغت نسبتهم ٢٠%.

وقد لاحظ الباحث من العرض السابق نقطتين هامتين، أولهما: وتتمثل في أن رغبة المبحوثين من الشباب الريفي قد انحصرت في دول كلها تتبع للإتحاد الأوروبي وهي دول تشتهر في الأغلب بالحركة التجارية والانتعاش الاقتصادي رغم التفاوت النسبي بينهم في ذلك، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أنه قد يعرف المبحوثين بعض الأشخاص ممن هاجروا بالفعل لدول تتبع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يؤثر فيهم بتكوين اتجاه ايجابي او خلق الرغبة في الهجرة لتلك الدولة والتي بالطبع ستتمثل هنا في دولة (إيطاليا)، وثانياً: وضع دولة (فرنسا) في الترتيب الخامس والأخير قد يرجع لأسباب قد تختلف عن تلك التي قد تتبادر للأذهان من الوهلة الأولى ومن أهمها: صعوبة الهجرة لفرنسا تحديدا وذلك لتشديد الرقابة ولقلة أو ندرة معرفة المبحوثين عن ذويهم أو معارفهم ممن هاجروا إلي فرنسا تحديداً، هذا بالإضافة إلى أحداث العنف والتفجيرات التي حدثت بفرنسا خلال الشهور القليلة الماضية، كل ذلك ساهم في أن تأتي فرنسا في الترتيب الخامس والأخير.

جدول (٩). توزيع المبحوثين وفقاً لدول المقصد التي يرغبون في الهجرة إليها (*ن = ١٣٠).

م	دولة المقصد	التكرار	%	الترتيب
١	- إيطاليا	٨١	٦٢.٣	الأول
٢	- قبرص	٦٩	٥٣.١	الثاني
٣	- مالطا	٥٤	٤١.٥	الثالث
٤	- اليونان	٣٣	٢٥.٤	الرابع
٥	- فرنسا	٢٩	٢٢.٣	الخامس
٦	- لا يعرف (غير محدد)	٢٦	٢٠.٠	(لا ينطبق)

- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث. * تم الاقتصار في حساب النسبة وعمل الترتيب وفقاً لإجمالي مفردات العينة التي ترغب في الهجرة الخارجية، وعليه تم استبعاد ٧٠ مفردة من مفردات العينة.

سادساً- مستوى معرفة الشباب الريفي بمخاطر الهجرة غير المشروعة:

تكشف النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) عن توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم بمخاطر الهجرة غير المشروعة، فقد اتضح أن أكثر من نصف العينة مستوى معرفتهم بمخاطر وتبعات الهجرة غير المشروعة متوسطاً حيث بلغت نسبتهم (٥٣%)، كما يتضح أيضاً أن ٢٣% من إجمالي العينة معرفتهم بمخاطر الهجرة غير المشروعة مرتفعاً، ويمكن القول هنا أن ما يزيد عن ثلاث أرباع العينة (٧٦%) لديهم معرفة بمخاطر الهجرة غير المشروعة بدرجة (متوسطة ومرتفعة)، في حين أن ما يقرب من رُبع العينة (٢٤%) مستوى معرفتهم بمخاطر الهجرة غير المشروعة منخفضاً. وبالتركيز على الفئة الأخيرة، فنجد أنها بيئة خصبة أو مناسبة للوقوع كفريسة في أيدي سماسرة الهجرة وذلك في حالة إذا ما ترجم اتجاه هذه الفئة نحو الهجرة غير المشروعة لواقع فعلي، وهنا يأتي دور وأهمية وسائل الإعلام وبالأخص المسموع والمرئي.

جدول (١٠). توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم بمخاطر الهجرة غير المشروعة (ن= ٢٠٠).

مستوى معرفة المبحوثين بمخاطر الهجرة غير المشروعة	التكرار	%
- مستوى منخفض (3-7)	48	24.0
- مستوى متوسط (8-12)	106	53.0
- مستوى مرتفع (13-17)	46	23.0
الإجمالي	200	100.0

*** المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.**

الخاتمة والتوصيات:

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ومعدلات الفقر والبطالة وخاصةً في الآونة الأخيرة، تعددت الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري، وتمثل قضية الهجرة غير المشروعة إحدى تلك الظواهر والتي تضاربت حولها الإحصاءات ولكنها تتفق في أن هناك إهدار للطاقات الشابة التي قررت ترك الوطن سعياً وراء تحقيق طموحات تتركز في مجملها في تحسين مستوى المعيشة، هذا بالإضافة إلى موجة أخرى وجيل آخر لديه الرغبة أو الميل نحو الهجرة حتى وإن كانت بطريقة غير مشروعة، الأمر الذي يستدعي تعبئة كافة الجهود التنموية لتعديل اتجاهات هؤلاء الشباب.

بناءً على الخبرة التي تم اكتسابها من مجتمع الدراسة، ووفقاً لما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج يقترح الباحث بعض التوصيات أملاً في التخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير المشروعة، أو التخفيف من حدة الاتجاه نحوها مستقبلاً:

١- أن تقوم الجهات المعنية بمنح قروض ميسرة بتخصيص نسبة أكبر من تلك القروض، بحث أن توجه للشباب الريفي لعمل مشروعات تنموية صغيرة مدرة للدخل مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٢- زيادة الوعي لدى الشباب الريفي ومختلف الفئات الأخرى بمخاطر الهجرة غير المشروعة من خلال توجيه وسائل الإعلام الرسمي الحكومي والخاص وخاصة الإعلام المرئي وذلك بإعداد برامج

إعلامية قصيرة مخصصة لهذا الغرض، حتى تكون هي المصدر الأساسي للمعلومات حول هذه الظاهرة للشباب الريفي.

٣- تكوين قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات الهجرة غير المشروعة من خلال المؤسسات المعنية بذلك، ومراعاة تحديثها سنوياً، لمراقبة تلك الظاهرة حتى يتسنى للمشرع وصانع القرار معالجتها في ضوء بيانات حقيقية.

٤- ضرورة أن يراعي متخذي القرار عملية إدماج عنصر الشباب في الخطط التنموية الموجهة للقطاع الريفي بشكل أكثر فاعلية ومراعاة أن تتم مراقبة تنفيذ ذلك على أرض الواقع.

٥- تمويل وتشجيع الجهات البحثية المعنية على إجراء بحوث في مجال الهجرة والسكان بالتعاون مع التخصصات الأخرى، لرصد كل ما هو جديد بتلك الظاهرة أو الظواهر الأخرى المرتبطة بها.

- شكر وتقدير: يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للجهد الذي قام به الزميل الدكتور "مدحت عزت عبدالوهاب" الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي لما له من آثار معنوية لإنجاز البحث الراهن وخاصة بمرحلة التحليل الإحصائي للبيانات.

المراجع

حسين، أحمد، ٢٠٠٤: فعالية مركز شباب القرية ومشاركته في التنمية الريفية: دراسة حالة في إحدى قرى محافظة الدقهلية. رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

الجمعية التعاونية الزراعية بالمنصورية، ٢٠١٥: بيانات وإحصاءات غير منشورة.

الحوات، على، ٢٠٠٧: الهجرة غير الشرعية إلى أوربا , المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر العدد الثامن والعشرون.

الصياد، جلال مصطفي، ومصطفي جلال مصطفى، ١٩٩٠: المعاينة الإحصائية. دار المريخ، الرياض.

الهواري، عادل مختار ١٩٩٥: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

النفاخ، نزار حسين جعفر، ٢٠٠٨: اتجاهات طالبات الأقسام الأخرى من غير الاختصاص نحو التربية الرياضية، مجلة علوم التربية الرياضية، العدد السابع، المجلد الأول

آندرو، ماك، وفرانسيس ت، ٢٠٠٢: علم النفس البيئي, ط٢، ترجمة خليفة, عبداللطيف محمد و يوسف, جمعة سيد، الكويت، جامعة الكويت.

هيكل، إيهاب عبدالخالق محمد، وعبدالوهاب، مرفت صدقي، ٢٠١٣: دراسة لبعض المتغيرات المرتبطة بدرجة المشاركة السياسية للشباب الريفي بقريتي النجيلة وميت رهينة بمحافظتي البحيرة والجيزة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد ٩١ ، العدد الرابع .

تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠: شباب مصر بناة مستقبلنا, الجزء الخامس في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية المصرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

جامع، محمد نبيل، *وآخرون*، ١٩٨٨: دراسات في التنمية الريفية. كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

حسانين، أسامة محمد عبدالرحمن، ٢٠١٢: علاقة تعرض المراهقين للتليفزيون المصري باتجاهاتهم نحو الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مصر.

حسانين، أمل عبدالكريم عباس، ٢٠١٠: المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها من منظور الممارسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

حسن, مصطفى محمد أحمد،٢٠٠٣: فاعلية برنامج للتدخل الإرشادي في تنمية الاتجاهات نحو البيئة لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية, رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

زهري، أيمن، *وآخرون*، ٢٠٠٦: اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا، وزارة القوي العاملة والهجرة بالتعاون الإيطالي " المنظمة الدولية للهجرة IOM"، قطاع شئون الهجرة والمصريين بالخارج، ج.م.ع.

سعيد، محمد، و شفيق، وجدي، ٢٠٠٣: الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، دار المصطفى للنشر والتوزيع، كلية الآداب، طنطا.

شتيوي، مساعد عبدالعاطي، ٢٠١٤: التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، "ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، سطات، المملكة المغربية.

شريف، إيمان، وعبدالعزيز، صفية، ٢٠٠٨: السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية , المؤتمر السنوي العاشر , " السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة " , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية , القاهرة, ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨.

صادق، هشام علي، ٢٠٠٨: الجنسية والموطن ومركز الأجانب، الجنسية والموطن، منشأة المعارف، الإسكندرية.

عبد الله، محمود عبد الحميد، ١٩٩٢: القيم البيئية لدى شباب الجامعات"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

غانم، عبد الغني، ١٩٩٠: المهاجر المصري, دراسة سوسيو أنثروبولوجية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية.

ليلة، على، ١٩٩٠: الشباب في مجتمع متغير "تأملات في ظواهر الأحياء والعنف"، سلسلة علم الاجتماع المعاصر رقم (٨٤)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.

علاوي ، محمد حسن, ١٩٨٠: علم النفس, ط٧ , دار المعارف , القاهرة، مصر.

علاوي ، محمد حسن, ١٩٩٨: موسوعة الاختبارات النفسية, ط١, مركز الكتاب للنشر، مصر.

محمود، سامي، وبدير، أسامة، ٢٠٠٩: أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم(٦٨)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة.

محرم، إبراهيم، *وآخرون*، ٢٠٠٣: الحياة الحلوة، مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

ميلسون، فرد، ٢٠٠٠: الشباب فى مجتمع متغير، دار الهدى للمطبوعات، مصر.

IFAD, 2001: Rural Poverty Report, the Challenge of Ending Rural Poverty, Rome.

UNDP, 1996: Human Development Report, The Institute of National Planning, Egypt.

عبدالحليم، سعد، ٢٠٠٤: الاتصالات للشباب ومحاورتهم، http://www.Laune.Edu/youth leadership

www.css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper1_Ar.pdf

الليثى، هبة، بدون تاريخ: تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢ www.sis .Gove

التنمية الريفية، وبعض القضايا الخاصة بالزراعة 7/1/2016 http://www.fao.org/3/a-htm الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠١٦/١/٣

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx

الموقع الرسمي لمركز منشأة القناطر http://www.giza.gov.eg/Cities/Qanader/ 3/1/2016

ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر http://alitaliya.net/2016/1/3

http://www.ummto.dz/IMG/pdf/These_MAGISTER_Nacera_TALAH-MOKHTARI_.pdf

نصيرة، صالح، ٢٠١١: أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة، دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر.

THE TENDENCY OF RURAL YOUTH TOWARDS ILLEGAL IMMIGRATION IN A VILLAGE OF GIZA GOVERNORATE

Heikal, E.A.M.
Rural Sociology and Agricultural Extension depet. Faculty of agriculture, Cairo University

ABSTRACT

The main objectives of this study are the following: measure the level of the tendency of rural youth towards illegal immigration, and determine the level of knowledge of rural youth to concept and risk of illegal immigration, determine the nature of the relationship between the degree of the tendency of rural youth towards illegal immigration and some demographic and Socio-economic variable, as well as to identify the factors expulsion caused to tendency of rural youth towards illegal immigration, and determine the destination countries.

Filed data were collected during December 2015. in "Mansureya Village", in Giza Governorate. Through a personal interviews with a simple random sample of 200 respondents representing and the total holders of agricultural land in the villages amount to 3970. By pretested form. Frequencies, percentages, mean .maximum, minimum, mode, SD, the simple Pearsonian correlation coefficient, and Chi-square were used for data presentation and analysis.

The main findings of the study are the following:

1- 35% of respondents, their tendency towards illegal immigration had negative, and the same percentage of their tendency roughly had neutral, while 30.5% of them had a positive tendency towards illegal immigration.

2- 75% of respondents have knowledge about the concept of illegal immigration (moderate and high degree).

3- 76% of respondents have knowledge about the risk of illegal immigration (moderate and high degree).

4- Statistically significant relationships were found between degree of the tendency of rural youth towards illegal immigration and: degree of total monthly income, mothly expense (at level of significance 0.01), and degree of exposure of the means of mass communication, degree of knowledge to the risk of illegal immigration (at level of significance 0.05) with pearsonian correlation coefficient values (0.214- , 0.207, 0.154, 0.147-), respectively.

5- Statistically significant relationships were found between degree of the tendency of rural youth towards illegal immigration and family type, at level of significance 0.05 with Chi-square value (11.053).

6- The most important expulsion factors Causing in tendency of rural youth towards illegal immigration push factors: widespread unemployment, rise the price of rental feddan, and low level of wages, which occupied the first, Second, and third rank, and the percentage of them about (91.5%, 62%, and 59.5%) respectively.

7- The Countries (Italy, Cyprus, Malta) occupied the first, second, and third position that rural youth desire to Migrates to theirs, and the proportion of all of them roughly (62.3%, 53%, and 41.5%) respectively.

Keywords: poverty, rural development, rural youth, and illegal immigration.